الاسكوا

التكامل العربي

سبيلاً لنهضة إنسانية

ملخص

التكامل العربي

سبيلاً لنهضة إنسانية

ملخص

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين وليست، بالضرورة، آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا طريقة عرض مادتها، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

فريق إعداد التقرير

هـذا التقرير هو ثمرة جهود تضافـرت في البحث والتحليل والتدقيـق بمبادرة وتوجيه من الدكتورة ريما خلف الأمينة التنفيذية للإسـكوا. وقد أسـهم في التقرير وأثـرى مادّته بالأفكار القيمة مجلس من الاستشـاريين ضم نخبة من المفكرين العرب. واشتركت في صياغته مجموعة مـن الخـبراء العـرب المميزيـن، وشـارك الزملاء مـن الإسـكوا في إعـداد الأبحـاث الموضوعية والإحصاءات والنمـاذج الاقتصادية، وفي دعم المشروع وتنسـيقه.

مجلس الاستشاريين

أبـو يعـرب المرزوقـي، إصـلاح جـاد، إنعـام بيـوض، باقـر سـلمان النجـار، جـودة عبـد الخالـق، حمـدي قنديـل، رشـيدة بنمسـعود، رضـوى عاشـور، رفيعـه غبـاش ، سـامي ابراهـم، صـادق جـواد سـليمان، طـارق مـتري، طاهـر كنعـان، عاطـف قـبرصي، عبـد اللّـه السـيد ولـد ابـاه، عبـد الوهـاب الأفنـدي، عز الديـن الأصبحـي، عصـام شرف، عـلي القاسـمي، فريـدة علاقـي، فهمـي هويـدي، كلوفيـس مقصـود، محمـد أبـو رمـان، محمـد طيـب التيزينـي، مصطفى كامـل السـيد، هانـي فحص، هيفاء زنغنه

الفريق الرئيسي

أبو يعرب المرزوقي، عبد اللّه الدردري، نادر فرجاني (المحرر الرئيسي)، هيفاء زنغنه

الدراسات المرجعية

أمين حطيط، باسـل صلّوخ، ثابت شـكري، جورج قرم، حسـن شريف، خالدة سعيد، داليا سـعيد مصطفى، رغيد الصلح، رياض نعسان آغا، زياد عبد الصمد، سعد الله آغا القلعة، عادل سماره، علي فخرو، مالك الصغيري، محمد مرسـال، محمود عبد الفضيل، نبيل صفوت، نضال رشيد صبري، وليد الهليس

فريق الإسكوا

الأبحاث الموضوعية

أديب نعمه، حيدر فريحات، خالد أبو اسماعيل، رلا مجدلاني، طارق علمي، كريم خليل

النمذجة الاقتصادية

محمد عبد الباسط الشمنقي، محمّد الهادي بشير

تنسيق المشروع

مهى يحيى (منسقة)، هشام طه (منسق)، بمساعدة جنى البابا، وغادة شمعون

التحرير والترجمة والإخراج الطباعي

فريق قسم المؤتمرات في الإسكوا تحت إشراف عهد سبول

تصميم الغلاف

يزن حلواني

تمهيد

لا يختلف المراقبون كثيراً في توصيف حال العالم العربي اليوم. فقد لا نجد إلا قلة من الناس تنكر المأزق التنموي الذي وصلت إليه الدول العربية من تخلف معرفي وهشاشة في البنى الاقتصادية وتفشي الظلم الإنساني. إلا أن الإجماع أو التوافق على تشخيص الواقع لا يلبث أن يتبدد حال الانتقال إلى تحليل أسباب هذا الواقع وعند تقصي شروط الخروج منه.

«التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية» تقرير يطرح بديلاً للخروج من هذا الواقع، نضعه في متناول القراء من اختصاصيين ومسؤولين ومواطنين ليتدارسوا فرضياته وينظروا في توصياته، تمهيداً لتبني ما يجمعون عليه منها، وتطوير وتصويب ما يختلفون فيه. ويصدر التقرير بمبادرة من الإسكوا وبمشاركة من نخبة مميزة من المثقفين العرب، يجمعهم إيمان برسالة هذه الأمة وغيرة على مستقبلها، نخبة متنوّعة من حيث الفكر والتخصص، اجتمعت من مختلف الأقطار العربية والتقت حول أهداف التقرير ومقترحاته الرئيسية، وإن لم تلتقِ بالضرورة على كل مفردة فيه.

القهر والاستباحة الخارجية والتعثر التنموي، هي في نظر فريق التقرير أهم سمات الواقع الراهن الذي هو وليد عقود من التشرذم، والإخفاق في نهج التنمية السياسية والاقتصادية. ومن قلب هذا الواقع، يدعو التقرير إلى مسار بديل تكون بدايته في إحياء فكرة التكامل بين الدول العربية، ويتسع ليشمل جميع الفضاءات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية.

والتكامل العربي في منظور التقرير هو هدف ووسيلة. هو هدف، كونه سكن، أملاً وحلماً، وجدان 350 مليون إنسان يميزهم تراث تاريخي وثقافي وروحي مشترك، وتجمعهم اللغة الواحدة، وتُقاربُ بينهم الجغرافيا بما أنعمت عليهم به من تجاور في المكان، وما ابتلتهم به من موقع استراتيجي وثروات أيقظت شهوة الطامعين ففرضت عليهم تحديات فريدة، حري بها أن توحّد في أذهانهم الخصم والمصير.

والتكامل هو وسيلة. وربما الوسيلة الأهم، لتحقيق نهضة إنسانية تعم العالم العربي، يشارك في صنعها جميع أبنائه أياً يكن عرقهم أو دينهم أو جنسهم، مواطنين أحراراً متساوين في القيمة الإنسانية، يملكون وسائل الإبداع والعمل الخلاق، يقتحمون بها تخوم المعرفة، ويبنون مجتمعات تنعم بالرفاه الإنساني بأبعاده الماديّة والمعنويّة.

ويرى فريق التقرير أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه النهضة، هو امتلاك مقوماتها، من إرادة مستقلة، وعلم مبدع، وقدرة فعلية لا وهمية، وحياة دائمة التجديد والتجدّد. ولا سبيل لامتلاك هذه المقومات إلا في تكامل عربي فعّال تصبح به الأمة قادرة على استئناف دورها التاريخي في الحضارة الإنسانية.

وهذا التكامل ليس اكتشافاً جديداً أو بدعة محدثة. فقد أدركت الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي أهمية إنشاء تكتل قوي ومنيع، يحفظ لها استقلالها، ويعينها على النهوض باقتصاداتها وتحقيق الأمن الإنساني لجميع مواطنيها. فعقدت اتفاقيات للدفاع المشترك

ولإقامة وحـدة اقتصادية كاملة، كانت رائدة في ذلك الزمن. ولكن عقوداً سـتة مرّت على توقيع تلك الاتفاقيات دون أن تنفـذ الدول العربية إلا الجزء اليسـير من أحكامها.

والتقريـر يبحث في أوجـه هذا القصور فيحلل أسـبابه ويبـين تبعاته، لينتقـل بعد ذلك إلى وضع رؤية اسـتراتيجية للتكامـل ترتكز عـلى أركان ثلاثـة. أول هذه الأركان تعاون سـياسي يدعم إقامة الحكم الديمقراطي الصالح في الدول العربية ويشـكل كتلة حرجة تعمل متجانسـة موحـدة في المحافل الدولية للحفـاظ على الحقوق والمصالـح العربية، ولتحرير مـا اغتُصب من أرض عربية خاصة في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان. أما الركن الثاني فهو تعميق التكامل الاقتصادي باسـتكمال تنفيذ الاتفاقيات القائمة واسترجاع مشروع الوحدة الاقتصادية الشاملة التي كانت أول أهداف التعاون العربي الرسمي، وفقاً لنُهج ومفاهيم تنموية معاصرة.

أما الركـن الثالـث، وربما الأهـم والأصعب، فهـو الإصلاح الثقـافي والتربوي الـذي يمكّن العرب من اسـتعادة روح المبادرة التاريخية ويكوّن الأشـخاص المبدعـين، والقادرين على بناء مجتمعات المعرفـة واقتصاداتها، والتـي بدونها تبقى التنميـة وهْماً في عالم غـدت فيه المعرفة ترسـم الحدود الفاصلة بين الثـراء والفقر، بين القـدرة والعجز، بين الإنجـاز والإحباط.

للوهلـة الأولى، قـد يبدو الحديث عن إحيـاء التكامل العربـي للناظر في هـذا الزمن الصعب ضرباً من الجنـون أو إفراطـاً في الخيال. فالخلافات التـي كانت تقتصر في السـابق على النخب الحاكمة غزت نسـيج بعض المجتمعات العربية، فاخترقته التوترات الإثنية والمذهبية والنزعات الانفصالية، حتى أصبح قبول الآخر استثناء، بعد أن كان تقدير الآخر والاحتفاء بالتنوع المثري هو الأصـل والقاعدة. وفي بعض البلدان ضربت الفتنة الطائفيـة عميقاً، وتأججت نزاعات أهلية طاحنة باتت تهدد كيان الدولة ووحدتها، وسـلامة أراضيها، وسلمها الأهلي. وكثيراً ما تنفخ في نيران هـذه الفتن أطرافٌ خارجية تتوسـل تحويل الصراع في المنطقة مـن صراع ضد الاحتلال والتبعيّة والتخلـف إلى اقتتال بين الملل والنحل والإثنيات، اقتتال يضعف الجميع ويقوض قدرة الجميع على النهوض والتحرر.

ولا يغفل التقرير مشـهد الفرقـة والتمزق الداخلي، بل يرى في هذا الواقـع ذاته دافعاً قوياً للخروج منـه، عبر طريق لا تبتعد كثـيراً عن الرؤية التـي يوضح معالمها آخـرُ فصوله: تكامل بين الأجزاء يقوّي جميع الأجزاء. فالتماسـك الاجتماعي لا يستعاد إلا عندما يتساوى الجميع في المواطنـة وفي الفرص؛ والطروحات الطائفية والإقصائية التي اسـتجلبت اقتتال الأخوة وبأسًـا شـديداً على الجميع لن تفقد بريقها إلا بإصلاح شـامل يعيد الألق الثقـافي الحقيقي الذي يُثرى بالتنـوّع؛ والتدخـل الخارجي لن يُلجـم إلا بتكامل بين أجـزاء الوطن العربي يقيه الاسـتباحة، ويعزز منعته إزاء الإملاءات المزمنة وتماسـكه في مواجهة التحديات المسـتجدة.

والدعوة للتكامـل العربي لا تأتي فقط لدرء المخاطر، بل أيضـاً للبناء على الإصلاحات التي شرعت فيها بعض الدول العربية اسـتجابةً لتطلعات شـعوبها، ولاغتنام الفـرص التي تتيحها صحوة شعبية عمّت أرجاء المنطقة. فهذه الصحوة التي تجلت في الحراك العربي عامة، وحراك الشـباب خاصة، من أجل الحرية والكرامة والعدالة، تؤذن بالتحول إلى نظـم ديمقراطية تُبنى على المشـاركة الشعبية الواسـعة في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي. وفي إنهاء حالات التفرد بالنفـوذ والقـرار قطرياً، دفـعٌ كبير لتكامل عربـي أقل ثمـاره الفوائد التي تأتي عـلى الأغلبية الساحقة من الشـعوب في ظله وتضيع عليها في غيابه.

والتقريـر لا يغفل رأي من يبشر بانكسـار انتفاضات الحرية، ولكنه يـرى أن أصحاب هذا الـرأي فاتتهم أمـور وغابت عنهم أخـرى. فاتَهـم أن الأحـداث لا تظهر نتائجهـا إلا بعد حين، فحكمـوا على الانتفاضات بالفشـل بسـبب عدم الاكتمـال. وغـاب عنهـم أن درب التحول نحو الديمقراطيـة والحكم الصالح درب طويلـة، وصعبة، ومحفوفة بالمخاطر. ومـن الوهم التوقع أن الأطراف والقوى التي اسـتمتعت لعقود بمكاسب على حساب حقوق سائر الناس ومقدرات الأوطان، ستستسـلم لرياح التغيير. فكما تدلنا التجارب التاريخية، لا خيار لهذه القوى سـوى الدفاع عـن مصالحها بمختلف الوسـائل؛ وإن كتب لهذه القـوى الانتصار، فإلى حين.

وغاب عن المبشرين بالعودة إلى الوراء أن إسـقاط نظام الحكم هنا أو هناك لم يكن إلا أحد التحولات الأولية لهذه الانتفاضات، أما أهم نتائجها فولادة إنسـان عربي جديد ينشـد حريته، ويدرك حقوقه، ويعتزّ بثقافته، ويثق بقدراته وإمكانياته، إنسان كسر حاجز القهر والخوف في عقله وفي قلبه، فبات من الصعب هزيمته أو انتزاع الحلم منه.

هذه هي بعض رسـائل تقريـر التكامل العربـي، في مـادة لا تدّعي الكمـال أو العصمة بل هي محاولة للمسـاهمة في إطلاق حوار عربـي خالص حول واقع العالم العربي واسـتراتيجية النهـوض به ودور التكامل العربي الشـامل في تحقيق تطلعات شـعوبه.

ولا يفوتنـي أن أتوجه بالشـكر الجزيل لكل من سـاهم في هـذا العمل، وخصوصـاً لفريق المؤلفين على إسـهامهم المبدع ومهنيتهم الرفيعة، وأن أعرب عـن عميق امتناني لأعضاء المجلس الاستشاري الذين أسدوا للفريق نصحاً ومشـورة أثرت التقرير وأضفت عليه مزيداً من العمق والموضوعية.

وفي الختام أشكر فريق العمل في الإسـكوا على ما بذله من جهود في دعم إعداد هذا التقرير، على مسـتوى عالٍ من الاحتراف والخبرة. وأرجـو أن يضع هذا التقرير في متنـاول القراء مادة للنقاش والحوار والتفكير في المسـتقبل من منظور احتياجـات المنطقة وخصوصياتها، وطموح شعبها ومستقبله.

وثقتي أن الجميع يتفق على المقصد ولو اختلفوا في تفسير المقصود.

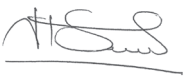

ريما خلف

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
الأمينة التنفيذية للإسكوا

ويلٌ لأمة مقسمة إلى أجزاء،
وكل جزء يحسب نفسه فيها أمة

جبران خليل جبران

لمحة عامة

التكامل الشـامل موضوع سـكن الوجـدان العربي منذ زمن طويل، وحـلّ هدفاً في مواثيق ومعاهدات رسمية منذ خمسينيات القرن الماضي. وقد ارتقت هذه المواثيق في أهدافها فتجاوزت عصرهـا، ولكنهـا نكصـت في وعودها فتركت الوهن يتسـلل إلى مفاصل الأمـة وخيبة الأمل إلى نفوس شعوبها.

وولّد تعثّر مشروعات التكامل العربي جدلاً حول إمكانية تحقيقه بين متشائم لا يرى سوى العقبات الخارجية والداخلية التي تحول دونه، ومتفائل منغمس في جميع مقومات التكامل من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ المشترك وميزة الجوار الجغرافي، يرى تجارب تكاملية أخرى في العالـم الحديـث تكللت بالنجاح حتى بغياب جلّ هـذه المقومات، فيزداد قناعة بجدوى التكامل وضرورته سـبيلاً لتحقيق تنمية ونهضة للمنطقة العربية طالت الجوار وامتنعت عنها. وإزاء مـد تحـرري اجتاح المنطقة بموجة مـن الإمكانات والاحتمالات، انتقلـت جملة من الطموحات العربيـة مـن حيّز المرتجى البعيد إلى حيز المرغوب القريب. وأياً تكن نوعية التغيير المتأتي عن هذا المد التحرري، فهو يتيح فرصة لوقفة تأمل حول مواضيع متشـعبة تتصل بمسـار العالم العربي ومسـتقبله، حري بأن يكون التكامل في مقدّمتها.

ويتنـاول هـذا التقرير موضـوع التكامل من وجهـة ما يزخر به الماضي مـن دروس، وما يصطدم به الحاضر من عوائق، وما يتطلبه المستقبل من رؤى تحوِّل الفرص والفرص الضائعة إلى محرك لامتداد حضاري إنسـاني متكامل وحيوي، يبقى مهما تأخر تحقيقه هو السـبيل إلى النهضة الإنسـانية الشاملة في عموم الوطن العربي.

لمَ التكامل؟

قـد لا تتاح لمجموعـة متجـاورة من البلـدان في العالـم ما يتاح للبلـدان العربيـة مـن مقومـات التعـاون والتكامـل، بـل الاندماج والاتحـاد. وفي حين تسـعى بلـدان العالـم قاطبة، حتـى العمالقة منهـا، إلى الانضمـام إلى كيانات كبيرة، ولا سـيما في عـصر العولمة والمنافسـة الشرسـة، لا تـزال البلـدان العربيـة تواجـه فـرادى، تحديـات العالـم الخارجـي ومتطلّبـات العـصر المتزايـدة، في ظـل مخاطـر جسـيمة، مزمنـة وطارئـة، تداهمهـا وهـي في مهـب التـشرذم والانقسـام. لقـد فوّتـت المنطقـة العربيـة في المـاضي

التكامل سبيلٌ لنهضة عربية شاملة تحرر الإنسان من الخوف والجوع

الكثير من ثمار الحد الأدنى من التكامل، بل من التعاون، في التنمية الإنسانية والأمن القومي، كليهما. والتشرذم الذي كان من أكبر العوائق أمام رفاه العرب ورفعتهم في الأعوام الماضية، سيكون، إذا ما استمر، أكبر العوائق في العصر الآتي، أمام التقدم والنهضة. فيبقى الحديث عن الحرية ورفاه أيّ مواطن في المستقبل، كما اليوم، في إطار المرغوب العسير بعيداً عن مسار جاد للتعاون والتكامل.

ويهدف هذا التقرير إلى إحياء مشروع التكامل العربي كوسيلة لا غنى عنها في تحقيق نهضة عربية شاملة تحرر الإنسان من الخوف والجوع، والأوطان من التبعية والاستباحة، وتمكّن الأمة العربية من استئناف دورها التاريخي ورسالتها الإنسانية بما يعود بالنفع عليها وعلى الإنسانية جمعاء. ومشروع التكامل المنشود لا يأتي لينقض مشروعات التكامل الاقتصادي القائمة، بل ليكمّلها ويُستكمل بها، ولا يأتي ليعزل العالم العربي عن محيطه الطبيعي والعالم من حوله، بل ليوطد العلاقات الاقتصادية مع الكتل والتجمعات الأخرى خاصة في العمق الأفريقي والآسيوي للعالم العربي، وليوثق التفاعل مع الحضارات الإنسانية، ينهل منها ويعطيها إغناء لها جميعاً.

ويرتقي التقرير بمفهوم التكامل إلى أبعاد جديدة تشمل البنى الرمزية للوجود العربي الواحد إضافة إلى البنى المادية

مشروع التكامل المنشود لا يأتي لينقض مشروعات التكامل الاقتصادي القائمة، بل ليكمّلها ويُستكمل بها

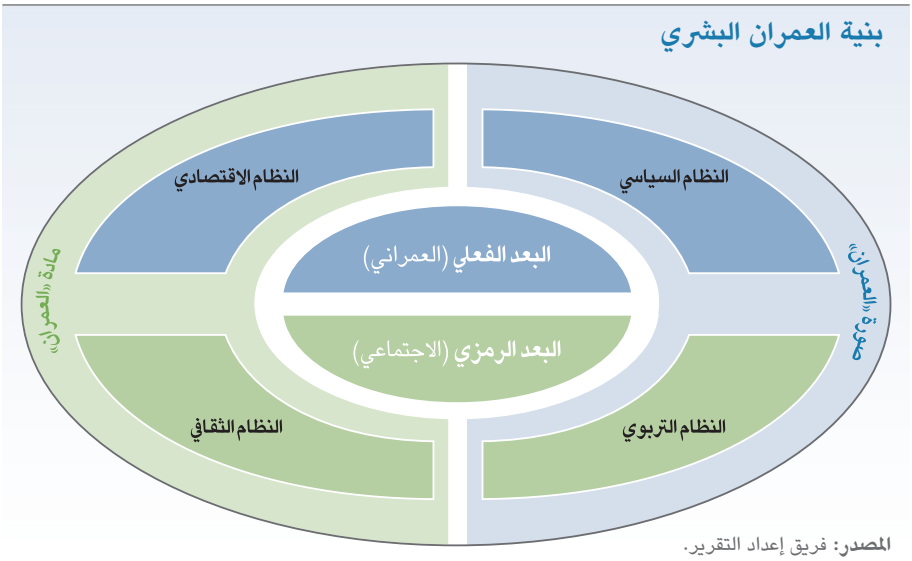

المصدر: فريق إعداد التقرير.

التي اعتمدتها مشروعات التعاون السابقة. ويوسع التكامل فضاء التعاون بحيث يشمل جميع مناحي البنية المجتمعية، أو مقومات العمران البشري بمفهوم عالم الاجتماع ابن خلدون، عمران مادته الاقتصاد والثقافة، صورته الحكم والتربية. هذا المفهوم هو التكامل الشامل الذي يدعو له هذا التقرير. وهو مفهوم لا ينتقص من التكامل الاقتصادي أو أهميته، بل يعتبره عموداً فقرياً للتكامل الشامل ويدعو إلى توسيعه ليتجاوز حيز تحرير التجارة إلى تشييد البنى الكفيلة بدعم الإنتاج وتنويعه في مختلف القطاعات، وبناء اقتصادات المعرفة من خلال تكوين أساس متكامل من القدرات الإنسانية والتقانية والإنتاجية في المنطقة العربية.

وتجسيد هذا المفهوم للتكامل في الواقع لا يقف عند منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بل ينطلق منها إلى منطقة مواطنة حرة عربية يتمتع فيها كل عربي بحقوق المواطنة كاملة في جميع البلدان العربية، وتضمن الانتقال الحر للبشر والبنى الرمزية وما يتولد عنهما من نتاج مادي ومعارف بما يكفل رفع مستويات الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج في المجتمع. فتأتي فوائده تنمية إنسانية كاملة الأبعاد، على كل فرد، وعلى جميع مكوّنات النسيج المجتمعي.

لم ترقَ الجهود الرسمية للعمل العربي المشترك إلى حلم الوحدة الاقتصادية العربية الأخّاذ

قصور في العمل العربي المشترك

شهدت المنطقة العربية طوال أكثر من نصف قرن، محاولات متكررة للعمل المشترك، كانت طموحة في البدايات. غير أن هذه المحاولات سرعان ما انحصرت في النطاق الاقتصادي بالتعريف الضيق، ولم ترقَ إلى حلم الوحدة الاقتصادية العربية الأخّاذ الذي اعتمدته مسيرة العمل المشترك هدفاً لها عند انطلاقها في منتصف القرن الماضي. فحلم الوحدة الاقتصادية انكمش إلى مجرد تعاون ظل بدوره يتراجع حتى حوصر في نطاق تيسير التبادل التجاري بين اقتصادات لا تنتج الكثير، ووُضع في خدمة انتقال رؤوس الأموال في نشاط غالباً ما يتوخى الربح السهل والسريع، بينما بقيت العراقيل تعترض مسيرة إنشاء سوق عمل عربية واحدة، وتحول دون تنفيذ الاتفاقات القائمة بين الدول العربية. وهكذا، ضاقت آفاق العمل العربي المشترك، فتحوّلت الاتفاقات إلى مجرد إعلانات مبادئ ضعيفة المفعول والفعالية. وانحصر مشروع التكامل الإنتاجي العربي في بضعة مشاريع مشتركة لا تصل الى مستوى الإمكانات الهائلة للتكامل ضمن مشروع عربي شامل.

وفي الفضاء الثقافي، لم تفلح مؤسسات العمل العربي المشترك الرسمية في حماية مقومات مشروع التكامل وأدواته من ثقافة ولغة؛ ولا في استحضار أفضل ما في الحضارة العربية عامة في ثوب معاصر، ولا في إقامة منظومة فعالة للتعليم الراقي النوعية أو للبحث العلمي والتطوير التقاني؛ بما كان يمكن أن يشكل قاطرة محركة للإبداع الفكري والعلمي الذي هو أساس أي نهضة.

ولعل أخطر السياسات الثقافية كانت تلك التي قسمت المكان العربي الواحد والزمان العربي الواحد فأصبح بعض البلدان أكثر ارتباطاً بمستعمر الأمس من ارتباطه بالأمة؛ وتلك التي أضعفت وحدة الرموز المشتركة ووحدة اللغة والمخيّلة ، تقييداً لطموح الإنسان العربي النابع من شعوره بالغنى التاريخي، وضرباً لأساس التنشئة المشتركة لشباب الأمة استعداداً للمستقبل.

ولكن الثقافة العربية كانت عصية على الاستئصال. فصمدت اللغة العربية والوحدة التراثية والتاريخية للأمة في وجه هذه السياسات، كما صمدت في القرن الماضي في مواجهة خطط الاستعمار التي سعت للقضاء على اللغة العربية، أصل أصول الوحدة الثقافية، خاصة في المغرب العربي. كما فشلت هذه

وفي الفضاء الثقافي، لم تفلح مؤسسات العمل العربي المشترك الرسمية في حماية مقومات مشروع التكامل

مشروع الأمة الواحدة في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013

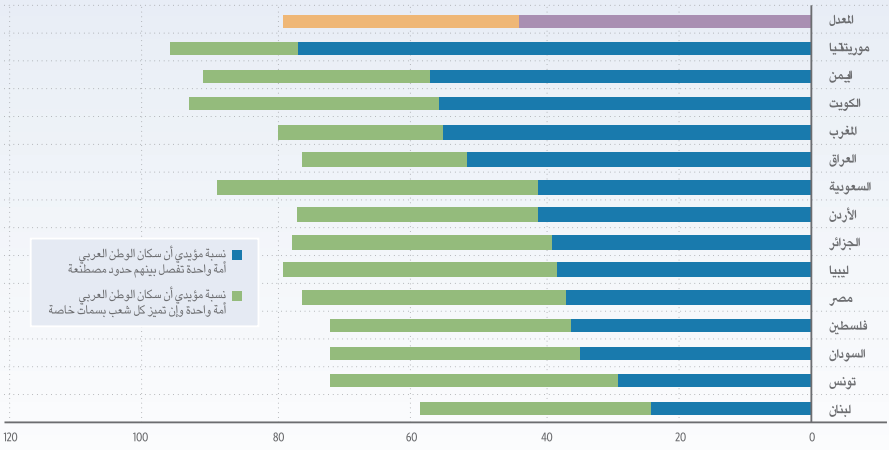

ملاحظة: شمل استطلاع الرأي الذي أجراه المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات في الدوحة 14 دولة عربية تضم 89 في المائة من سكّان الوطن العربيّ، بواقع 21,350 مقابلة شخصية مع عينة ممثلة من المواطنين في كل من هذه البلدان. ونُفِّذَ الاستطلاع في الفترة 2012-2013.

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات،2013 .

أمير الشعراء أحمد شوقي: شاعر العروبة

كان شعري الغناء في فرح الشرق
وكان العزاء في أحزانه
قد قضى الله أن يؤلفنا الجرح
وأن نلتقي على أشجانه
كلما أنّ بالعراق جريح
لمس الشرق جنبه في عُمانه

الهوية في قصيدة محمود درويش

عيونك شوكة في القلب
توجعني ... وأعبدها
وأحميها من الريح
فلسطينية العينين والوشم
فلسطينية الإسم [...]
فلسطينية الكلمات والصمت

أبو القاسم الشابي: الشعر العابر للأجيال

إذا الشعب يوما أراد الحياة — فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي — ولا بد للقيد أن ينكسر

التعاون العربي في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013 (بالنسبة المئوية)

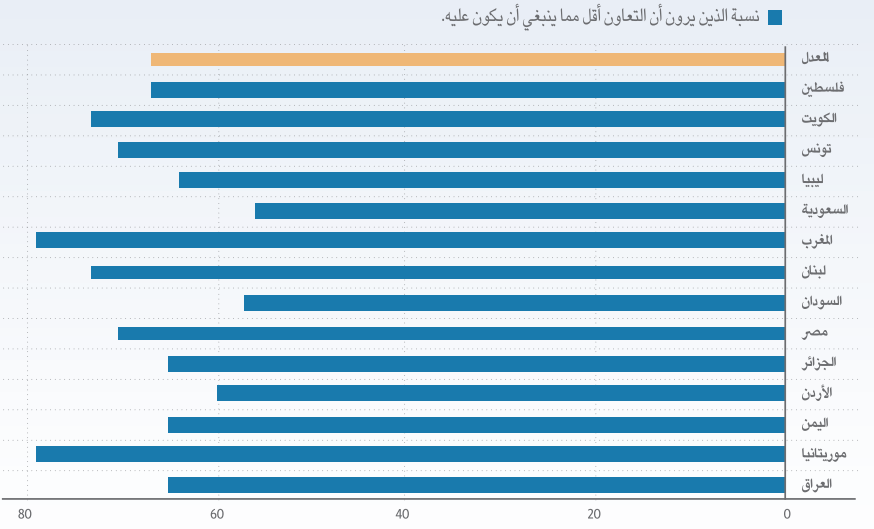

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013.

السياسات في القضاء على الوحدة التراثية والتاريخية للأمة، أو في تقييد التعاون على المستوى الشعبي الذي لم يعترف بالحدود والعوائق، وقد انتعش رغم جميع القيود التي فرضت عليه.

الشعوب تسبق الحكومات

ليس غريباً، والأمر كذلك، أن يتفوَّق التكامل العربي الشعبي على مسيرة العمل العربي الرسمي، ومبدعاً وسائل وقنوات للتواصل والتفاعل، فاتحاً أمام الشعوب العربية مسارات رحبة للتكامل الإنساني، خارج الأطر الرسمية، وأحيانا رغماً عنها.

ولعل التمسك بالتنوع الثقافي هو من أهم مقومات تفوّق التعاون العربي الشعبي. وهذا التنوّع هو شرط لا غنى عنه في النهضة الإنسانية في هذه البقعة من العالم. فالهوية لا تثرى ما لم تقبل التنوّع، بل تنشده في كل عصر، مستوحية من تجارب الماضي، ومتلمّسة ضرورات الحاضر وتحدّياته، ومستشرفة ملامح رؤية واقعية وطموحة، ثاقبة وبعيدة لبناء المستقبل.

التمسك بالتنوع الثقافي شرط لا غنى عنه في النهضة الإنسانية في هذه البقعة من العالم

والتجارب الماضية والحاضرة من المنطقة ومن مختلف أنحاء العالم حافلة بالشواهد على دور الإبداع الأدبي والفني في توطيد علاقات القرب والتنوّع الثقافي والوجداني. ولعل فن الراحلة أم كلثوم، وغناء الرائعة فيروز، خير شاهد على دور الأدب والفن في توثيق عرى اللُحمة الثقافية العربية وإغناء الوجدان العربي. وصهر الإبداع الأدبي في الشعر والقصة والرواية مشاعر جمهور المثقفين العرب في دور لم ينجح فيه معظم السياسيين.

وقد لا يقل أهمية في الحقبة الراهنة دور الفضائيات العربية التي كوّنت فضاءً عربياً مشتركاً اخترقت به احتكار الإعلام الرسمي القُطري لسمع المواطنين العرب ووعيهم، وأسهمت في تقريب العادات والتقاليد، ومن ثم اللهجات العامية وخلقت لغة عربية وسطية تصل إلى أعداد كبيرة من المشاهدين وتجمع بينهم. وأتاحت هذه الفضائيات فرصة تلتم فيها الأمة العربية حول التلفزيون لتتابع حدثاً واحداً، أو لتشارك في حوار يدور حول قضاياها من صلالة إلى طنجة. وقد أدت بعض هذه الفضائيات مؤخراً دوراً داعماً للمد التحرري، حتى استحقت عداء أنظمة الحكم في أكثر من بلد، حتى لو أضمر بعضها أحياناً جدول الأعمال الخاص بالجهات الممولة.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى دور القوى العاملة العربية في بلدان الوفرة المالية في الخليج والجزيرة العربية، إذ صكت علاقات

قرب اجتماعـي وتقارب ثقافي، عـلى الرغم من القيـود والعوائق التي تفرضها مؤسسـات بلدان الاستقبال.

والمؤكد أن العمل الشـعبي العربي قد حقق إنجـازات في التعاون العربي فاقت في أهميتها الكثير من مبادرات مؤسسـات العمل العربي المشـترك الرسـمية، خصوصاً في إقامة الشـبكات العربية، وتجاوزت القيود الرسمية على حق التنظيم في غالبية البلدان العربية، وباستخدام وسـائل الاتصال الحديثة. ومن أهم مجالات التحرك حقوق الإنسـان وحقوق المرأة.

وإذا كان لا يزال من المبكر الحكم على ما قد تؤدي إليه الانتفاضات العربية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، لا بدّ من التوقف في هذه اللحظة التاريخية الراهنة عند علاقات التضافر، وتبادل الدروس، الرائعة التي قامت بين طلائع الشباب العرب في التصدي لأنظمة الحكم التسلطي، بعد أجيال من الركود كرسـتها قوى المعارضة التقليدية، لا سيما تلك التي نشأت في كنف هذه الأنظمة ولخدمتها.

ولّد ضعف التعاون العربي نظاماً إقليمياً عاجزاً عن الدفاع عن المصالح العربية نجم عنه مجموعة ضخمة من التحديات أخطرها ما تعلق بأمن المواطن وحرية الأوطان

الفتنة أشد من القتل

من القرآن الكريم.
﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (سـورة البقرة، الآية 191).
﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ...﴾ (سورة الأنفال، الآية 25).

تبعات التشرذم العربي

ولّـد ضعف التعـاون العربي نظامـا إقليمياً عاجـزاً عن الدفاع عن المصالح العربية أو عن سيادة الدول العربية، نجم عنه مجموعة ضخمـة مـن التحديـات أخطرها مـا تعلق بأمـن المواطـن وحرية الأوطان. فالفشـل في اتخاذ مواقف عربية موحدة جعل من المنطقة العربيـة واحـدة من أكثـر المناطـق اسـتباحة في العالم مـن القوى الخارجية. ففلسـطين لا تـزال ترزح تحت نير احتلال اسـتيطاني، إحلالي، في خـرق سـافر للمواثيق والقـرارات الدوليـة. ولا تقتصر الاسـتباحة الإسرائيلية للأمة العربية على احتلالهـا المباشر للأرض العربية، واعتداءاتها المتكررة على البلدان العربية المجاورة، بل باتت

السياسات الاسرائيلية مصدر خطر دائم على أمن المواطن العربي في المنطقة بأسرها. فقد دعمت هذه السياسات الحروب الأهلية، كالحرب الأهلية اللبنانية في محاولة منها لتفتيت دول المنطقة إلى دويلات طائفية. وبإصرارها على يهودية الدولة، تحاول إسرائيل ترسيخ مفهوم النقاء الديني أو العرقي للدول وهو المفهوم الذي جلب على البشرية أقبح ويلات وجرائم القرن العشرين. ويشكل هذا المفهوم خطراً على مفهوم التنمية الإنسانية القائم على المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق، وعدم جواز التمييز ضد أحد على أساس الدين أو العرق. والترسانة النووية الإسرائيلية تتنامى تهديداً لأمن العرب في مختلف بلدانهم. ويبقى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي هددت باستعمال أسلحة نووية ضد عواصم عربية، واتخذت إجراءات تعبوية لذلك.

كما أدى ضعف التعاون العربي إلى فقدان مقوّمات الاستقلال الحقيقي. فتعج بلدان عربية عديدة، بوجود عسكري أجنبي ضخم، بينما تشهد أخرى نفوذاً لهذه القوة أو تلك من القوى الأجنبية بما يرسخ التبعية ويهدد الأمن القومي.

ومن أهم معالم تدهور الأمن القومي، استفحال مشاكل اللجوء والتهجير القسري في المنطقة العربية حتى تجاوز نصيبها 53 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم في حين أنها تضم أقل من 5 في المائة من مجموع سكانه. والأرقام على جسامتها، تبقى قاصرة عن التعبير عن جسامة المأساة الإنسانية التي يعانيها هؤلاء، وجلهم من النساء والأطفال.

وفي ظل تعثر التكامل العربي وقصور السياسات التنموية التي انتهجتها البلدان العربية، قصرت النتائج عن غايات التنمية المعلنة، فكانت حصيلتها انتشار الفساد، وتفشي البطالة والفقر والظلم الاجتماعي في الكثير من البلدان العربية.

ولعل الأخطر في مسيرة العقود الماضية كان التشّوه الثقافي الذي ولد نعرات طائفية وعرقية، باتت تهدد وحدة المجتمعات العربية وسلمها الأهلي.

فمع الاستباحة الخارجية والداخلية، والأزمة الثقافية التي نتج عنها تشويه مفهومي الجهاد والاجتهاد، برزت فئات متطرفة تتبنى تأويلات فقهية متشددة تقصي الآخر، وتحد من الحقوق والحريات العامة، وخاصة للنساء وغير المسلمين، الأمر الذي زرع بذور فتنة باتت تهدد وحدة الأمة. ولم تتوقف عواقب تشدد هذه الفئات عند خطابها، بل انتهج بعض أشياعها العنف المنظّم ضد المسيحيين من

خلقت مسيرة العقود الماضية تشوّهاً ثقافياً ولد نعرات طائفية وعرقية، باتت تهدد وحدة المجتمعات العربية وسلمها الأهلي

أبناء الأمة، وأتباع بعض المذاهب الإسلامية الأخرى. وهكذا تتحول الفتاوى المتشددة إلى تبرير للعنف وأداة للقتل. وفي كل هذا ما ينفخ في نيران تفتيت المنطقة العربية على أسس طائفية ومذهبية.

هكذا خلّف التشرذم العربي إرثاً من الإستباحة أهدر أمن المواطن العربي، وتضافر مع مجموعة من الأخطاء الذاتية والخطايا التنموية ليدخل الوهن في جميع مقوّمات العمران البشري. فلم يعد النظام الاقتصادي قادراً على سد الحاجات المادية للأمة، ولا عاد النظام الثقافي قادراً على سد حاجاتها المعنوية. وتهاون النظام التربوي في تنشئة أجيال من العارفين المبدعين والفاعلين المبادرين. وعجز النظام السياسي عن تسيير مادة العمران من اقتصاد وثقافة بما يضمن تمتع جميع المواطنين بالحقوق التي يستحقونها لمجرد كونهم بشراً، وبكرامتهم الإنسانية. فترك هذا كله لعرب اليوم ضائقة لم تكن حتماً عليهم، وللأجيال الآتية إجحافاً لم يكن لها يدُ في صنعه.

أسقطت الانتفاضات العربية نظرية «الاستثناء العربي» التي طالما ادعت أن العرب بحكم دينهم وثقافتهم غير مؤهلين لحكم أنفسهم

المد التحرري العربي جسر عبور للتكامل أو عائق إضافي؟

لكن العالم العربي يدخل اليوم مرحلة جديدة قد تفتح آفاقاً واعدة لاستئناف مسيرة التكامل والنهضة.

فقد خلقت الانتفاضات العربية الشعبية التي انطلقت في أواخر عام 2010 تحولات وتغيّرات جارفة أذهلت العالم وأسقطت نظرية «الاستثناء العربي» التي طالما ادعت أن العرب بحكم دينهم وثقافتهم غير مؤهلين لحكم أنفسهم، وأن أرضهم لن تكون مستقراً للتراث الديمقراطي الإنساني العريق. لكن التفاؤل الذي ساد في العام الأول للتحول، تراجع أمام مشاهد من العنف والاقتتال الداخلي في بعض البلدان، والبطء في التحول الديمقراطي في أخرى. والعالم الذي أسمى هذه الانتفاضات بالربيع العربي، استأنف هذا الحكم لاحقاً فأعاده خريفاً ومن ثم شتاء قارصاً.

وزاد من الانطباع بانحسار المد التحرري العربي ضائقة اقتصادية ألمت بجميع بلدان التحول الديمقراطي انعكست سلباً على النمو وعلى حياة المواطن ودفعت مجدداً بأعداد كبيرة إلى الساحات والشوارع. وتلاقى هؤلاء مع غيرهم ممن خاب أملهم في التحول السياسي، وآخرين من أنصار النظم القديمة، فأصبحت

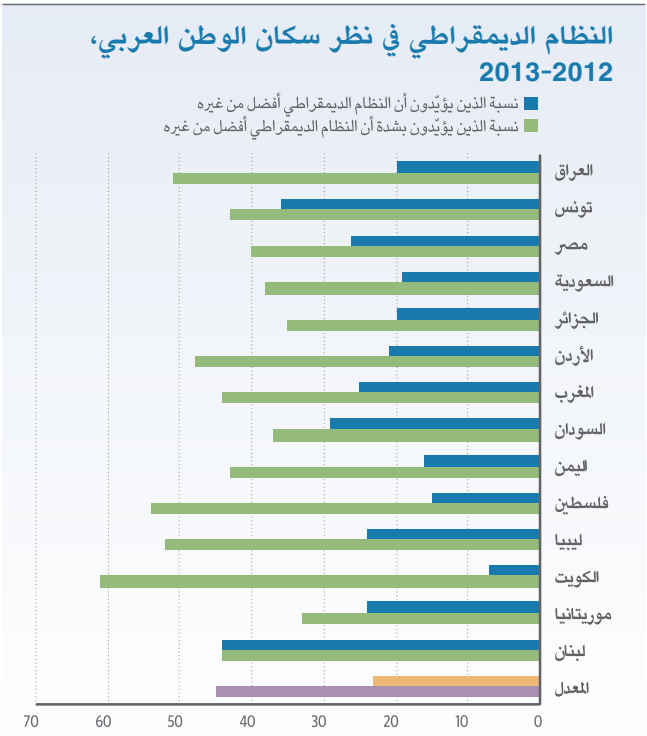

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013.

الثورات بطبيعتها خروج عن الوضع الراهن وأولى خطواتها تكون في هدم ما فسُد، وبناء ما يلبي الطموح

الميادين، التي كانت فسحة الأمل ورمز الحرية، ساحات صراع يعصف بالأمن وبالسلم المجتمعي. وانبرى الكارهون للثورة يبشرون بسقوطها.

ولكن في ذلك خطأ مزدوجاً. ففيه خلط بين الفشل وعدم الاكتمال، وفيه تجاهل لطبيعة التحول الديمقراطي والصعوبات التي تكتنف مسيرته والضوائق الاقتصادية التي تلازم هذا التحول أينما حل.

فتدهور الوضع الاقتصادي ليس غريباً في زمن الثورات، بل هو واقع عاشته دول عديدة في العالم من قبل. وقد خسرت دول أوروبا الوسطى والشرقية، على سبيل المثال، أثناء مرحلة التحوّل، أكثر من ربع ناتجها المحلي التراكمي، قبل أن تنتعش مجدداً وتستعيد نموها. فالثورات بطبيعتها هي خروج عن الوضع الراهن وأولى خطواتها تكون في هدم ما فسُد، وبناء ما يلبي الطموح. لكن تفكيك البنى المؤسسية التي احترفت القهر وولدت الفقر

وعمقت التهميش والإقصاء، وإعادة بنائها على أسس الحق والعدل، ليس بالأمر اليسير. ومراحل الهدم والبناء الأولى يرافقها ارتفاع في التكاليف وانخفاض في العوائد الآنية، تتحملها الشعوب بقدرة مدهشة عندما ترى في الأفق عائداً يفوق بأضعاف كلفة التحول.

وليس بغريب أن يكون التحول الديمقراطي في البلدان العربية أكثر صعوبة من التحول الذي تحقق في أوروبا الشرقية أو مناطق العالم الأخرى. فهو يأتي في لحظة اقتصادية عالمية قاسية، وبخلاف التحولات الديمقراطية في المناطق الأخرى من العالم يأتي ضد أهواء العديد من القوى المؤثرة والفاعلة في المنطقة العربية.

فالشركاء الاقتصاديون في الغرب يعيشون ضائقة اقتصادية أضعفت قدرة أسواقهم على شراء السلع العربية أو على توفير الفرص للأعداد المتزايدة من طالبي العمل. والأولوية لهؤلاء الشركاء تبقى صيانة مصالحهم في المنطقة، والتي قد تتعارض لدى البعض منهم مع دعم الإصلاح السياسي في دول المد التحرري العربي.

وعلى خلاف دول أوروبا الشرقية التي لاقت احتضاناً ودعماً عزّ نظيرُه من الدول المجاورة، تلقى دول التحول الديمقراطي العربي نفسها وسط بيئة إقليمية لا تخفي توجسَّها من حكم الشعب لنفسه، وبيئة عالمية لا تخفي توجسَّها من حكم العربي لنفسه. فالتقت هذه البيئة وتلك ضد الثورة، وتعاونت مع بقايا النظم السابقة على ابتداع مختلف السبل لحرفها عن مسارها وإعادة إنتاج النظام الذي قامت الثورة الشعبية لإسقاطه، وإن بحلّة جديدة. وتتلخص استراتيجية هذه القوى في تفكيك جبهة القوى الثورية ومنع التقدم في إنجاز المراحل الانتقالية بما يتسق مع غايات الثورة الشعبية كي تستفحل المشكلات الأمنية والاقتصادية، فتنتفض الجماهير على أنظمة الحكم الانتقالية. ويساعد القوى المضادة للثورة في تحقيق مآربها أحياناً ضعف أداء الأنظمة الجديدة المنتخبة في تحقيق طموحات الشعب في نيل غايات الثورة الشعبية.

جميع هذه الصعوبات، سواء أكانت تلك الناجمة عن قلة خبرة النخب الجديدة أو تلك المترتبة عن مقاومة النخب القديمة وحلفائها الإقليميين والدوليين للمد التحرري العربي، ولدت الانطباع الخاطئ بأن العودة لعهد الاستبداد ممكنة. لكن في ذلك خلط بين سمات اللحظة التاريخية، والتي تغلب على صورتها الأزمات والانتصارات الوقتية لقوى الثورة المضادة، وحسابات التحول التاريخي الذي يدخل تغييراً على طبيعة الإنسان نفسه. فالتحولات التاريخية تتخذ

تأتي الانتفاضات العربية في لحظة اقتصادية عالمية قاسية، وضد أهواء العديد من القوى المؤثرة والفاعلة في المنطقة العربية

منحـاً غير خطـي؛ هي نقطـة انعطاف تنحـرف بالأمة عن المسـار السابق باتجاه جديد. ولا يمكن لخطوة أو خطوات إلى الوراء إعادة الأمة إلى المسار السـابق مهما بذل من جهد ومن طاقة.

وخلاصـة القـول إن التحـول الديمقراطـي أمـر يمكـن التنبؤ بمآله وإن كان يصعب التكهن بمسـاره. فقطـار الديمقراطية الذي انطلق في المنطقة العربية سـوف يسـير بسرعات متباينة، وسـوف ينتكس تارة ويندفع بالاتجاه المنشود تارة أخرى. ولكن لا شك أنه واصـل محطته القادمة مهما كثرت العثـرات ومهما وعرت الدرب. فقد كـسرت الانتفاضـات العربيـة بفضـل النجاحات الأوليـة التي حققتهـا، حاجز الخوف والقهـر الذي أقامه الحكم التسـلطي. ولم يعد بالإمكان إعادة إخضاع الشعوب العربية، إلى الظلم والقهر بعد أن ذاقت طعم الحرية وانتزعـت بنضالها حقها في التعبير والتنظيم والتظاهـر. ولعل درجـة القمع المطلوبـة لإعادة هـذه الجماهير إلى حظـيرة الطاعـة من الضخامـة بحيث تجعـل منها مهمة يسـتحيل أن تتحقـق دون أن تولـد ثورات عارمـة، قد تجعل مسـار التحول

قطار الديمقراطية الذي انطلق في المنطقة العربية سوف ينتكس تارة ويندفع بالاتجاه المنشود تارة أخرى. ولكن لا شك أنه واصل محطته القادمة مهما كثرت العثرات ومهما وعرت الدرب

القضية الفلسطينية في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013

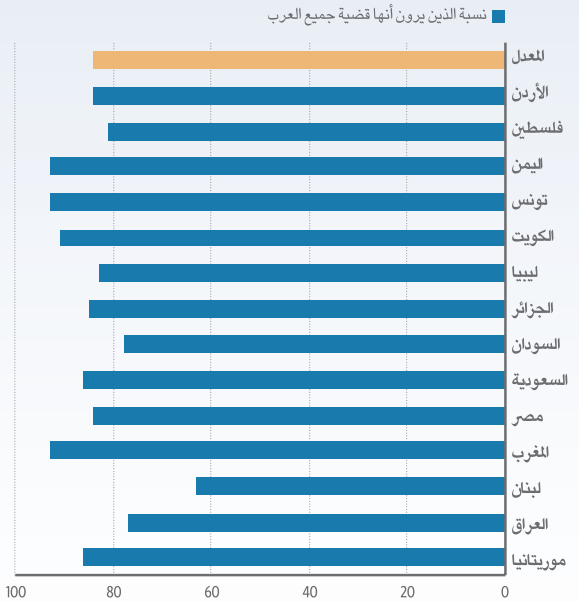

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013.

أكثر وعـورة ولكنها تعـزز حتميته. فـإن حصيلة التغـيّر الجذري في الإنســان العربــي ستُكسـبه المزيـد من القـوة في وجـه أي قمع مقاوم لطموحاته.

أما عن علاقة المد التحرري العربــي بالتكامل العربي، فالمتوقع أن تكـون علاقة طرديـة وإيجابية. فالمـد التحرري يـؤذن بتحول نحو نظم سياسـية ديمقراطية تبنى على المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرار السـياسي والاقتصـادي. وهذا الواقـع الجديد، هو بحد ذاته، فرصـة لإحياء التكامل العربي وزيـادة نطاقه وفعاليته، تمهيداً لقيام نهضة إنسـانية في تلك البلدان، وربما في عموم الوطن العربي، إن اكتمل الحكم الديمقراطـي الصالح بالإصلاح المجتمعي الواسع والعميق. فالنظام الذي يمثل الشعب حق تمثيل، ويعبّر عن طموحـه ومصالحه، من الطبيعـي أن يرى في التكامـل الاقتصادي رافداً لنمو اقتصاده وتحقيق الرفاه لشـعبه، بل سيسـعى إلى إقامة أشـكال أكثر تقدّمـاً وشـمولاً، لا تقتصر عـلى المفهـوم الاقتصادي الضيق، أقلّه لكثرة الفوائد التي تأتي على الجميع في ظله وتفوت على الجميع في غيابه.

النظام الذي يمثل شعبه ويعبّر عن طموحه من الطبيعي أن يرى في التكامل الاقتصادي رافداً للنمو وللرفاه

فوائد التكامل الاقتصادي تمهد للتكامل الشامل

يقـدم التقريـر محاولـة وازنـة لتقييـم المنافـع المتأتيـة مـن التكامـل العربـي. وفي حـين تسـتعصي منافـع التكامل الشـامل على القيـاس الكمي، يركـز التقرير في تقييـم المنافع عـلى التكامل الاقتصـادي فيقدم تقديرات قياسـية كمية تعتمد أفضل الأسـاليب العلميـة المتاحة لدراسـة تبعات مسـار التكامـل العربـي الراهن، والمقتصر عـلى تحرير التجارة السـلعية وإقامة الاتحـاد الجمركي العربـي. ويقارن هذه النتائج مع سـيناريو آخر تقـوم فيه الدول العربيـة باتخـاذ خطوات صغـيرة لتحريـر حركة القـوى العاملة ولو بشـكل جزئي، وتزيل بعضاً من العراقيـل غير الجمركية أمام التجارة العربية.

ويبيّن التحليل أن العوائد المنتظرة من اسـتكمال المسار الحالي للتكامل الاقتصادي العربي، أي تحرير التجارة وصولاً إلى الاتحاد الجمركـي بحلـول عـام 2015، تبقـى محـدودة على أفضـل تقدير لا لعـدم أهمية تحريـر التجارة، ولكـن لأن الرسـوم الجمركية لم تعد العائق المقيِّـد للتجارة البينية العربية، إنمـا العائق الأكبر أمام حركة السـلع بين الدول العربية هو القيود غير الجمركية وارتفاع تكاليف النقل. ويستنتج التقرير أن لا زيادة كبيرة ترجى في الناتج

والدخل من تحرير التجارة ما لم تقم الدول العربية بإزالة جميع القيود والعراقيل الحمائية بالتوازي مع إزالة التعرفات الجمركية.

ويبيّن التحليل أن تحريراً بسيطاً للعوائق غير الجمركية متمثلاً في تخفيض كلفة النقل بخمسة في المائة سنوياً إضافة إلى الاستعاضة عن ما نسبته 20 في المائة من القوى العاملة الوافدة مستقبلاً بالقوى العاملة العربية، سيضاعف نسبة الارتفاع في الدخل مقارنة بالاقتصار على التحرير التجاري، وسيخفض نسب البطالة بما يزيد على 4 في المائة في المتوسط لجميع الدول العربية. وهذه الزيادة في الدخل والرفاه قد تتضاعف إذا ما أضيف إلى هاتين الخطوتين إجراءات أخرى يوصي بها التقرير مثل تحرير التجارة في الخدمات، وتطوير سلاسل القيمة المضافة الإقليمية.

وما كان ملفتاً للانتباه هو أن هذه الإجراءات تعود بالنفع الكبير على جميع الدول العربية، غنيها وفقيرها، الأمر الذي يبدد الانطباع السائد بأن التكامل العربي يساعد الأقل نمواً على حساب الأكثر ثراءً. فستكون الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول استفادة من زيادة الدخل، وتكون المملكة العربية السعودية من أكثرها تمتعاً بزيادة الرفاه الإنساني، بينما تكون تونس الأكثر استفادة من توفير فرص العمل وبالتالي تخفيض نسب البطالة.

عوائق تعترض سبيل التكامل العربي

يمهد استكمال التكامل الاقتصادي الطريق نحو بناء التكامل الشامل المتمثل في إقامة منطقة المواطنة الحرة، التي

جمال حمدان: جدل الوطنية والقطرية، والجغرافيا والتاريخ طوب الوحدة العربية وملاطها

إننا في الوطن العربي يمكن أن تنجح وحدتنا أكثر كلما تذكرنا الجغرافيا والتاريخ معاً أكثر وأكثر، لأن التاريخ يجمعنا مثلما تفعل الجغرافيا، والمكان والزمان عوامل وحدة بيننا، بل وربما جاز لنا أن نقول أن الجغرافيا والتاريخ هما طوب وحدتنا العربية وملاطها أو هما لحمتها والسداة.

تعميق التكامل الاقتصادي سيعود بالنفع الكبير على جميع الدول العربية، غنيها وفقيرها، الأمر الذي يبدد الانطباع السائد بأن التكامل العربي يساعد الأقل نمواً على حساب الأكثر ثراءً

تطلق حرية انتقال البنى الرمزية بمعناها الواسع الذي يشمل نتاج البحث العلمي والمعرفة المضمرة في الإبداع الأدبي

إجراءات الدخول إلى البلدان العربية حسب الجنسية

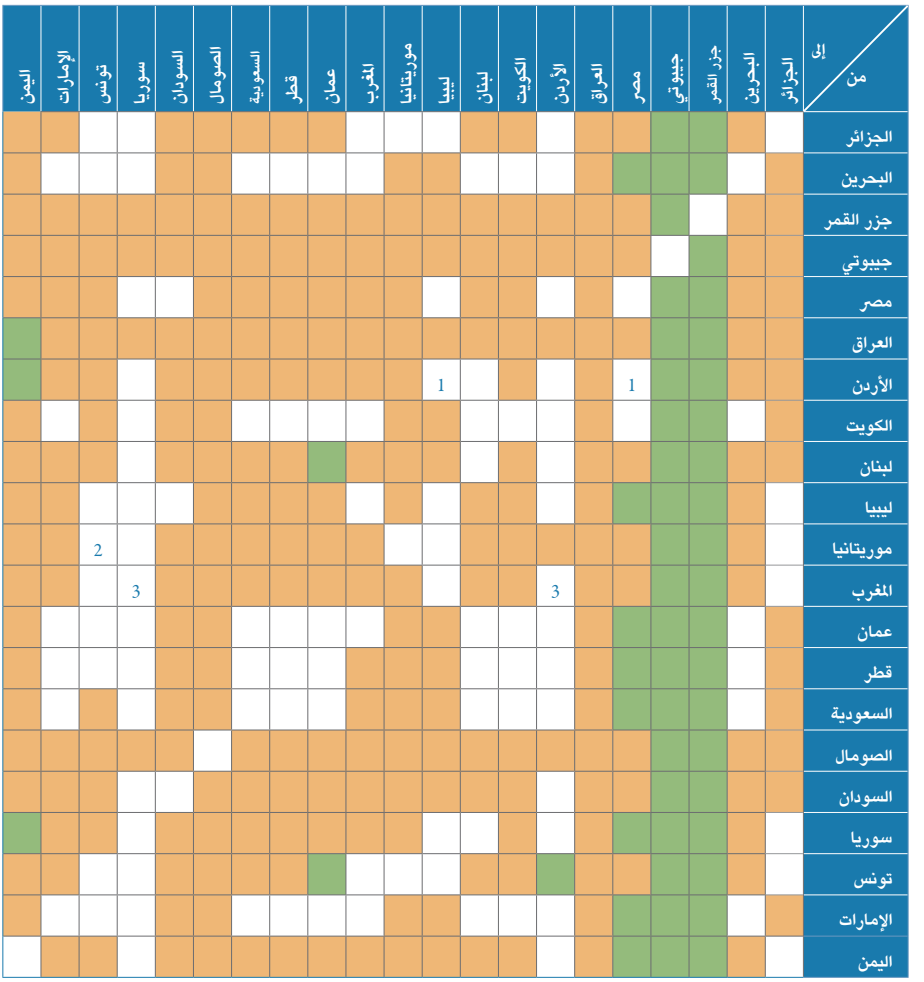

ملاحظة: لا سيطرة لفلسطين على حدودها، ودخول المواطنين وغير المواطنين إليها رهن بموافقة سلطات الاحتلال.
المصدر: فريق إعداد التقرير.

حرية التنقل في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013

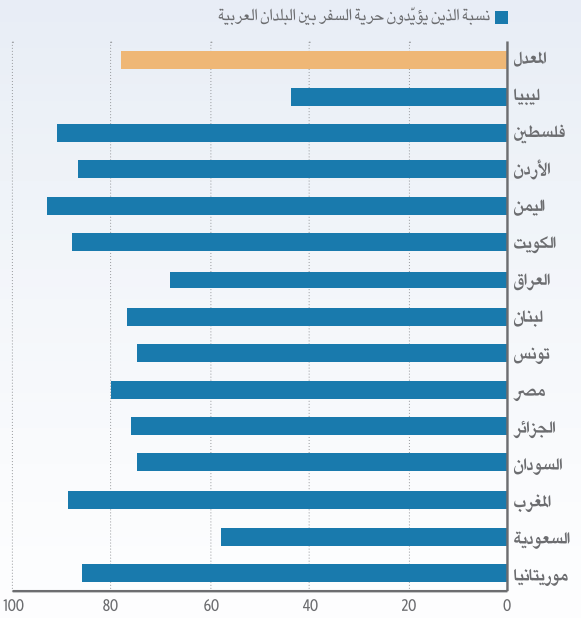

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

في التاريخ المعاصر اتخذت محاولات إحباط أي تعاون عربي أشكالاً جديدة ولكن كثيراً من أسباب تعثر جهود التكامل العربي هي أسباب عربية ذاتية

والفني، ومن باب أولى حرية انتقال البشر الذين يحملون هذه البنى الرمزية.

لكن هذا ليس بالأمر اليسير خاصة وأن كثيراً من الأسباب التي أعاقت التكامل العربي في السابق ما زالت قائمة، ومنها ما هو موروث من نكسات الماضي وانكساراته، ومنها نتاج قوى وعوامل خارجية، ومنها ما هو وليد ظروف داخلية قديمة حديثة لا تزال تعاني المنطقة من ذيولها حتى اليوم.

وقفت غالبية القوى الدولية الكبرى في الماضي ضد أي مشروع عربي يرمي إلى إقامة كيان اتحادي أو تعاوني مستقل وفاعل للعرب، وأدّت دورا حاسماً في إجهاض أي مشروع ينشأ أو إضعافه. ولم تبدأ هذه المحاولات باتفاقية سايكس بيكو التي قسمت المشرق العربي إلى دويلات ومناطق نفوذ للقوى الاستعمارية، بل بدأ التخطيط لمنع أي تقارب أو وحدة عربية قبل ذلك بنحو قرن من الزمن. وليس أكثر دلالة على ذلك من موقف هذه الدول من مشروع محمد علي النهضوي والرسالة التي بعثها وزير خارجية بريطانيا في عام 1840 إلى سفيره في اسطنبول. وفيها

يفسر وزير الخارجيــة البريطاني أن الهدف من تشــجيع بريطانيا لاستيطان اليهود في فلســطين هو إيقاف أي محاولات «شريرة» قد يقودها محمد علي أو أي من خلفائه في المستقبل لإقامة كيان موحد في مصر وســوريا الطبيعية.

وفي التاريخ المعاصر اتخذت محــاولات إحباط أي تعاون عربي شــكلاً جديداً تمثل في طرح مشــاريع إقليمية بديلة للتعاون العربي ترتكــز على التعــاون الثنائي بين الــدول العربية منفــردة والشريك الأطلــسي، وتهدف إلى فــرض إسرائيل على المنظومــة الإقليمية حتى قبل أن تقوم تلــك بتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإنهاء احتلالها للأراضي العربية والســماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

ولكــن كثــيراً مــن أســباب تعثــر جهــود التكامــل العربي هي أســباب عربية ذاتيــة أهمها هو أن عــدداً من أنظمــة الحكم لم تكن تمثــل شــعوبها ولا تخضع للمســاءلة أمامهــا، وبالتالي لــم تضطر للالتزام برغبــات هذه الشــعوب أو بمصالحها، خاصــة وأن بعض أنظمــة الحكم هــذه ارتبط ارتبــاط مصلحة مع القــوى المتنفذة في الســاحة الدولية واســتمد شرعيتــه وأمنه منها.

وأســفر عــن غيــاب الإرادة السياســية جــل العوائــق الأخــرى للتكامل ومنهــا العراقيل الاقتصاديــة، كالجمركيــة والفنية، ومنها قصــور أداء أجهــزة العمــل العربــي المشــترك، والأهــم مــن هــذا، السياســات الاقتصادية التي ربطــت الاقتصــادات العربية، كل على حدة مــع الشريــك الأطلسي وكتلــه، الأمر الــذي بات يشــكل تحدياً حقيقياً أمام اســتكمال التكامــل العربي حتى في شــقه الاقتصادي.

إضافة إلى هــذه العوائــق الحقيقية، الموضوعيــة والمادية، هناك عوائــق إضافية يرى فيهــا البعض عقبــة في وجه التكامل الشــامل المنشود. ومن أهم هذه العوائق المزعومة العائق الطبقي، أي ثنائية الغنى والفقــر؛ والعائق الحــضري، أي التفرقة بــين أهل الحواضر

شرط المساواة بين المواطنين دون اعتبار لأي فوارق هو الذي سيقلل من وقعها وأثرها السلبي، ويحوّل الفوارق إلى تنوّع يثري الأمة

خليل مطران، المدافع العنيد عن اللغة العربية

إن اللغــة العربيــة، التــي تجــود علينا هــذا الجــود، وأيديها مغلولــة عــن العطاء بتلــك الأغــلال الثقيلة، قــادرة – متى فكــت عنهــا الربط – على فتح أبــواب كنوزها التي لا نهاية لها، ومنح شــعرائها – من فرائد المفــردات، وبدائع الجمل، وروائع الاستعارات – ما يبقي لها المقام الأول في الإعجاز.

وأهـل الريف والباديـة؛ والعائق الإثنـي، أي نعـرات القوميات بين العربـي وغـير العربي وليـدة عـصر الاسـتعمار الغابـر؛ والعائق الطائفـي، أي التفرقة بين الملل من أديـان مختلفة أو بين النحل من الدين نفسـه، وهو مـن إرث حقبة التدخل الأجنبـي وإن تصاعد في الفترة الأخيرة بتشـوهات ثقافيـة عززت منه.

ويشـير أصحاب هذه النظريـات إلى عائق جديد بـزغ في أعقاب الانتفاضات العربية يتمثـل في التطرّف بين دعاة التحديث المسـتبد ودعـاة الأصالة المسـتبدة. فمناخ الجماعـة الروحي بات أشـبه ما يكون بصـدام بين ثقافتـين تتنافيان لغيـاب الكونـي فيهما. الأولى ثقافة عتيقـة طغت عليهـا خصوصيات النسـق الشرقـي فأفقدتها الحيويـة الكونية بسـبب عـدم تحررها ممـا ران عـلى قيمها خلال عصور الانحطاط فأصبحت تشويهاً لقيم الدين السمحة. أما الثانية فهي ثقافة حديثة طغت عليها كذلك خصوصيات النسـق التاريخي الغربـي فأفقدتها كونيتها بسـبب عـدم تحررها ممـا اصطبغت به من صبغة اسـتعمارية تمثلها عقيدة رسـالة التحضير التي تحكمت طويلاً بذهنية النخـب المتحالفة مع الأنظمة الحاكمة. وبهذا قسّـم الأمةَ صراعٌ بين ضربين مـن الأصولية، العلمانية والدينية، وأغرقها في معـارك وهمية بـين التحديث النـافي لقيم الأمـة والتأصيل النافي لحقوق الإنسان.

وهـذا التقرير يحـاول أن يبين أن هـذه التناقضـات واهية لأن عـدم تجاوزها، في ظل الافتقـار إلى شروط المناعـة وشروط الحياة الكريمـة، هـو الـذي يذكيهـا فيجعلهـا حواجـز حائلـة دون الأمة وتحقيق شروط الكرامـة والحرية. فشرط المسـاواة بين المواطنين دون اعتبار لأي فوارق هو الذي سيقلل من وقعها وأثرها السلبي، ويحـوّل الفـوارق إلى تنوّع يثـري الأمـة، إذ يحررها مـن الأحكام المسبقة التي هي وليدة عصر الانحطاط والتدخل الأجنبي، فلا تعود تلهو بحـروب أهلية رمزية، وأحياناً دمويـة، تحول دونها والأخوة الإنسـانية والوطنيـة الجامعة بـين أفرادهـا وجماعاتهـا في مصير واحـد، عماده تراث وتاريخ واحد، وإيمـان بقيم تتلاقى مع حقوق الإنسان. فالكرامة والحرية هما القيمة المشتركة بين البشر، بل من مقوّمات وجودهم.

في المسار العربي الراهن، تلازم خبيث بين الفرقة والقهر والتأخر والاستباحة، وفي المسار المنشود تلازم حميد بين التكامل والنهضة الإنسانية

إشكالية البحث ورسالته

يتنـاول هـذا التقريـر مسـارين تاريخيـين في الوطـن العربي، الأول راهن ومعاصر، والثاني مستقبلي ومنشود. في المسار الراهن، تـلازم خبيث بين الفرقة والقهـر والتعثر التنموي ومـا ينجم عنها

من استباحة خارجية، وفي المسار المنشود تلازم حميد بين التكامل والنهضة الإنسانية.

الفرقة في وطن يملك جميع مقوّمات التكامل تضع عوائق أمام التلاقي والتكامل العربي الفعّال. وقد اجتمعت البلدان العربية في حالة حرمان من مزايا وفرة الحجم بالمنطق الاقتصادي والقدرة على التفاوض من موقع قوة ومنعة ضماناً للمصالح والحقوق العربية في عالم حيث الوجود والكلمة للقوي. وتقف الفرقة مانعة لفرصة جادة لتأمين مكونات الرفاه الإنساني للشعوب العربية. ويظهر هذا جلياً في غياب قدرة الدول العربية كلها على إنتاج بعض السلع العامة الأساسية المكونة للرفاه الإنساني، ومنها الصحة والمعرفة والحرية، وهي أبسط معايير التقدم وأسرع السبل إلى الازدهار الإنساني في العصر الحالي. ولعلّ الفرق في المعاملة بين ما تمنحه بعض الدول لمواطني بلدان أخرى وتمنعه عن بلدان المنطقة يظهر جلياً في تأشيرات الدخول.

جميع البلدان العربية، غنيها وفقيرها، إذا بقيت منفردة، تبقى صغيرة وضعيفة في الساحة العالمية بمعيار أو بآخر

فجميع البلدان العربية، غنيها وفقيرها، إذا بقيت منفردة، تبقى صغيرة وضعيفة في الساحة العالمية بمعيار أو بآخر، خاصة بالمقارنة بالدول والتكتلات العملاقة في العالم المعاصر. ولو لم تكن منفردة، لما استبيحت واعتمدت على العالم الخارجي في الوفاء بالكثير من احتياجاتها الأساسية، ابتداء من الغذاء وانتهاء بسلع المعرفة المتقدمة.

وقد أسفرت الفرقة والمغالاة في القُطرية عن خلافات بين الدول العربية بلغت أحياناً حد الاقتتال، المعلن أو المستتر. وقد أدى هذا التباعد القطري إلى تقويض فرص التكامل العربي الفعّال في مجالات عديدة.

القهر في ظل أنظمة حكم تسلطي، يقيّد الحريات والحقوق. وينشأ من التزاوج بين السلطة والثروة مرتع فسيح للفساد بجميع أشكاله. وعندما يلتقي القهر بالمغالاة في القُطرية تعلو الولاءات دون الوطنية على مبدأ المساواة في المواطنة بين جميع أبناء الوطن، ولاءات تؤدي في غياب الحكم الديمقراطي الصالح، ونواقص مجتمعية أخرى، إلى التنازع الطائفي الذي يوقد نار الحروب والاقتتال.

التأخر في ظل اقتصاد سياسي تابع ومتدني الإنتاجية، يوهن قدرة الإنسان والأمة على الإنتاج والمنافسة. وقد غلب على اقتصاد المنطقة كسب الريع التجاري، وضعف البنية الإنتاجية. وتفضي هذه العناصر جميعها إلى تفشي البطالة والفقر، وتسوّل المعرفة وطيبات الحياة من منتجيها خارج الوطن. وهذه السمة أورثت

الأمة ضعفاً وهواناً وحرمتها من المقومات الاستراتيجية للعيش الكريم والكرامة الإنسانية للجميع.

الاستباحة في أمة طال بها الاحتلال الأجنبي، تنتقص من أمن الوطن والمواطن. وقد تغلغل في نسيج الأمة العربية النفوذ الخارجي لقوى تسعى وراء مصالحها متجاهلة مبادئها المعلنة. وقد سهل غياب الموقف العربي الموحد في المحافل العالمية هذه الاستباحة، فأصبحت نتيجة مباشرة للفرقة والتأخر.

وفي هذا المسار الراهن مخاطر تتهدد بيئة المنطقة ونظمها الإيكولوجية، ومخاطر تتهدد الثقافة العربية التليدة بمختلف أدواتها وأبعادها. وإزاء جسامة هذه المخاطر، وكثرة الإمكانات المهدورة، وفي ظل قوة التجانس ووحدة المصير، يأتي استحضار مشروع التكامل العربي الفعّال بديلاً منشوداً عن الواقع الراهن وسبيلاً للنهضة الإنسانية الشاملة التي تحقق غايات رئيسية ثلاث.

الغاية الأولى والأهم تكون في صون الحرية والكرامة الإنسانية لجميع البشر في عموم الوطن العربي بما يضمن الأمن الإنساني والكرامة لجميع مواطني الدول العربية. ويستلزم هذا تحرير الوطن العربي من الاحتلال والنفوذ الأجنبي، وإقامة الحكم الصالح على أساس العدالة وديمقراطية المواطنة الضامنة لحقوق الإنسان للجميع، نقيضاً لنزعة الانتقام التي كثيراً ما تنزلق إليها المراحل الانتقالية بعد الموجات الثورية.

أما الغاية الثانية فتتلخص في إنشاء بنية إنتاجية عربية متنوعة تسدّ الحاجات المادية للإنسان العربي وتوفّر سبل العيش الكريم له. ويقتضي هذا تكوين بنية إنتاجية قوية دائبة النماء والارتقاء، قادرة على تلبية معظم احتياجات الوطن العربي، وعلى المشاركة في التبادل التجاري الدولي من موقع المنافس بجدارة وندية. ويكتمل هذا التوجه الإنمائي بإصحاح المحيط البيئي والإيكولوجي للوطن العربي.

أما الغاية الثالثة فتتمثل في نهوض ثقافي يستعيد ألق الثقافة العربية. ويستند هذا النهوض إلى إحياء أفضل مزايا الحضارة العربية الإسلامية وإثرائها بأفضل منجزات الحضارة الإنسانية. ويشمل حماية اللغة العربية، أداة هذه الثقافة، والاحتفاء بالتنوع المثري وتعزيز المواطنة المتساوية بين جميع المواطنين على الأرض العربية، والإرتقاء بمنظومة اكتساب المعرفة وإنتاجها لتوظيف المعرفة في جميع النواحي الحياتية والمجتمعية. ويستكمل النهوض الثقافي بإصلاح يفكك بالنقد التقاليد المذهبية والمؤسسية التي أفسدت الفكر الديني والعمل الديني وجمدتهما بعقائد تزعم أنها

الغاية الأولى للنهضة العربية تكون في صون الحرية والكرامة الإنسانية لجميع البشر في عموم الوطن العربي

صـادرة عن الوحـي، وتلك التـي أفسـدت الفكر الطبيعـي والعمل الطبيعي وجمدتهمـا بعقائد تزعم أنها صـادرة عن العقل.

تقـوم هـذه النهضـة بغاياتها الثـلاث نقيضـاً للمسـار الراهن لتحقق لكل فرد، أياً يكن جنسـه أو عرقه أو معتقده، عيش الحرية والعدالة والكرامة، وتحقـق للوطن العربي كاملاً مكانة مسـتحقة لدولـه وأفـراده في العالم المعاصر. وليـس القصد من هـذه الدعوة مجرد عـودة رومانسـية إلى مجد غابـر، أو إحياءً لمشـاعر العروبة كعـرق أو أصل إثنـي. فالنهضـة هي فعـل إبداع تاريخـي لإعادة صـوغ المكـوِّن الإنسـاني للحضـارة العربية الإسـلامية باسـتلهام مبادئها، وإثرائها بأفضـل منجزات الحضارة الإنسـانية المعاصرة. ويتطلب تحقيـق هذه النهضـة المرجـوة قطيعةً مع جميـع عوامل الانحطـاط الماضية والحاضرة وتحـرّراً من قيودهـا، الأمر الذي لا يتحقـق إلا بتوفر مقومات خمسـة للنهـوض هي الإرادة المسـتقلة لجماعـة أحرار، والعلم المبدع الذي يحقق شروط الكيان المسـتقل، والقـدرة الفعلية لا الوهميـة، والحياة الدائمة التجـدد التي تتحقق بمشـاركة الجميع في حوار دائـم بين كل أفراد الجماعـة وفروعها، وآخرهـا القيام الذاتـي الذي يتحقـق عندما ينهض كيـان فاعل في التاريـخ يلتقي أفـراده حول رسـالة معينـة، وهذا يعنـي بمفهوم التقريـر اجتماع مواطني الـدول العربية جميعـاً في فضاء المواطنة الحرة العربية.

يتطلب تحقيق هذه النهضة توفر مقومات خمسة هي الإرادة المستقلة، والعلم المبدع، والقدرة الفعلية لا الوهمية، والحياة الدائمة التجدد، والقيام الذاتي

ولا سـبيل إلى تحقيـق هـذه المقوّمات الخمسـة للنهضـة إلا في سياق تكامل عربي شـامل. فالتكامل هو الذي يشكل اللاحمة التي تتمكن من تخطي الانفصال المكاني والزمانـي القائم قسراً فتحقق الأمة وحدتها التي هي عـين حصانتها وأصل مناعتهـا الحضارية. فمـن الصعـب أن تتمكـن الـدول المجـزأة مـن حمايـة مصالحها، واكتساب المناعة الضامنة لشروط السـيادة والاستقلال في مواجهة عمالقـة العالم. ويتعـذر على الدول المجـزأة بناء علـم مبدع وقدرة فعلية ما لم تتعاون فيما بينها لتشـييد بنى دائمـة النهوض تخوّل الجميع الاسـتفادة من وفـورات الحجم في الاقتصـاد والتعامل مع العالم الخارجي في السياسـة. وهكذا يصعب تصـور تحقيق غايات النهضة أو تملـك مقوماتها في غياب التكامل العربـي الفعال، الذي يُبنـى على جهـود التكامـل العربي السـابقة الرسـمية والشـعبية، وينشئ البنية الأساسية، المادية والرمزية، للتكامل العربي في جميع مجالات الوجود الإنساني، وصولاً إلى فضاء المواطنة الحرة العربية.

وبالتكامـل العربي الفعّال فقط، يمكن الاسـتفادة من المقومات الفريدة لهـذه المنطقة من العالم، لبناء نمط اقتصاد سـياسي منتج،

قوي وقادر على النمو المطـرد، حيث يتلازم اقتصاد الكفاءة ووفرة الحجم، والعـدل والحكم الديمقراطي الصالح.

وبالتكامـل العربـي الفعـال فقـط، يمكـن مواجهـة المشـاريع البديلـة للتكامل العربـي والقائمة عـلى التكامل بين بلـدان أو كتل صناعيـة متقدمة وبعض البلـدان العربية، مشـاريع لا ينتظر منها أكثر من اندمـاج يذيب اقتصـادات المنطقة الضعيفـة في اقتصادات متقدمـة تفوقها قوة وقدرة على جني المكاسـب. ولا يـراد بالدعوة إلى التكامـل العربي موقفاً معادياً للانفتاح عـلى العالم في الاقتصاد ومجـالات الحضارة الإنسـانية الأخـرى، بـل رغبـة في أن تتعاون البلـدان العربيـة مع باقـي بلـدان العالم وكتلـه، من موقـع الكتلة الاقتصادية القويـة المتقدمة.

وفي تحقيـق هـذا المسـار البديـل تتحقـق النهضـة المبنيـة على الحكم الديمقراطي الصالح على صعيـد الوطن والمنطقة على أرض المشـاركة الطليقة من القيود الخارجية والداخلية والذاتية، وبقرار يصنعه وينفذه كل فرد، وتستفيد أجيال الحاضر من غير أن تحمّل عواقبـه أجيـال المسـتقبل؛ ويتحقق التحـرّر من الاحتـلال والنفوذ الأجنبـي؛ وإصحاح البيئـة والنظـم الإيكولوجية. وفي هذا المسـار اسـتعادة ألق الثقافـة العربية، ثقافـة تجمع بين مقومـات النهضة في الحضـارة العربية وأفضل منجـزات الحضارة الإنسـانية ومنها منظومة حقوق الإنسـان.

ولا شـك في أن المسـار المنشـود سـينهض عـلى أنقاض المسـار الراهن الـذي أورث المنطقة الخيبة التي انطلـق منها المد التحرّري. والنقلـة التاريخيـة مـن مسـار تـلازم الفرقـة والقهـر والتأخـر والاسـتباحة إلى مسـار تـلازم التكامـل العربـي الفعـال والنهضة الإنسـانية هـي موضوع هـذا التقرير.

لا يراد بالدعوة إلى التكامل العربي موقفاً معادياً للانفتاح على العالم بل رغبة في أن تتعاون البلدان العربية مع باقي بلدان العالم وكتله

محتويات التقرير

لمحة عامة

الفصل الأول

التكامل العربي: مفاهيم وآفاق

التراث الثقافي العربي في مفهوم التكامل
المعرفة أساساً للتكامل العربي الشامل
التكامل الاقتصادي يرفد التكامل الشامل
التكامل سبيل للنهوض أو نتيجة له
الأمة العربية المستباحة تتحوّل زاداً لتقدم البشرية جمعاء إن نهضت وأبدعت

الفصل الثاني

التكامل الرسمي العربي في الاقتصاد

تجارب في التكامل الاقتصادي: طموح في التخطيط وقصور في التنفيذ
مشروعات التكامل العربي
آليات الشراكة مع الأطراف الخارجية تؤثر على التكامل الاقتصادي العربي
مبادرات التكامل لم تأتِ بالآثار المنشودة على الواقع الاقتصادي

الفصل الثالث

التكامل الرسمي العربي في السياسة وقطاعات أخرى

تجارب لم تستمر في التكامل العربي السياسي
المنظومة الرسمية القائمة للعمل العربي المشترك
التكامل العربي القطاعي
ثورات الحرية العربية تكشف ضعف النظام العربي الرسمي

الفصل الرابع

أسباب تعثّر التكامل الرسمي العربي

دواعي الإخفاق تغلب احتمالات النهضة في أكثر من تجربة في الماضي
أسباب خارجية تقوّض مشاريع الوحدة العربية
أسباب داخلية تحبط مشاريع الوحدة العربية

الفصل الخامس

التكامل الثقافي العربي

أساس حضاري يُبنى عليه التكامل الثقافي العربي
الهوية العربية في الشعر والرواية
الهوية العربية تتجلّى في السينما والتلفزيون
الهوية العربية تترسّخ في الموسيقى

الفصل السادس
التكامل الشعبي العربي في السياسة والمجتمع
التكامل الشعبي العربي في السياسة
الشعب العربي يتضامن مع القضية الفلسطينية ويتحد في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي
التكامل الشعبي يظهر في العمل المجتمعي
التكامل الشعبي يتجلى في المد التحرري العربي

الفصل السابع
التكامل العربي في ظل مخاطر التشرذم وتحديات التنمية
الاعتداءات الخارجية وتعطيل إمكانات الأمن المشترك تنتقص من حرية الوطن والمواطن
عوامل عديدة تتضافر في تهديد الأمن القومي والرفاه الإنساني
النسق البيئي والإيكولوجي يواجه مخاطر حالّة وأخرى مستقبلية داهمة
أزمات ثقافية ومعرفية تكبح النهضة وتقوّض الأمن الإنساني العربي

الفصل الثامن
التكامل الاقتصادي العربي سبيلاً للعمران الناهض
نمذجة مسارات التكامل الاقتصادي العربي
مسارات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي عبر تحرير تجارة السلع
نتائج تطبيق مسارات التكامل التجاري
تكامل يتجاوز الطابع التجاري إلى تكامل اقتصادي شامل
المنافع المنتظرة من التكامل الاقتصادي لا يمكن تحقيقها بالاقتصار على إقامة
اتحاد جمركي عربي

الفصل التاسع
رؤية استراتيجية للتكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية
التكامل العربي يثمر نهضة إنسانية
تصور استراتيجي لنهضة إنسانية تنطلق من التكامل العربي الشامل
خطوات عملية تقود إلى تنفيذ الرؤية الاستراتيجية
البنية المؤسسية للتكامل العربي
توجهات استراتيجية لتكامل يؤدي إلى فضاء المواطنة الحرة العربية

لغـة مشـتركة وإرث وتاريـخ حضـاري وثقافة مشـتركة وتجـاور مكاني هـو بعض ما يجمع سكان مجموعة البلدان العربية. ولكن رغم ما يتاح لهذه البلدان من مقومات التعاون والتكامـل، لا تـزال تواجه فرادى، تحديـات العالم الخارجي ومتطلّبـات العصر المتزايدة، في ظـل مخاطر جسـيمة، مزمنة وطارئـة، تداهمها وهي في مهب التشرذم والانقسـام.

لقـد فوّتـت المنطقة العربية في الماضي الكثير من ثمـار الحد الأدنى من التكامل، في التنمية الإنسـانية والأمن القومي، وأضاعت فرصاً هائلة كان يمكن للتكامل العربي أن يتيحها لبناء وطن ناهض يصون الحقوق والحريات والكرامة الإنسـانية لكل مواطن عربي.

ويهـدف هـذا التقرير إلى إحياء مشروع التكامل العربي كوسـيلة لا غنـى عنها في تحقيق نهضة عربية شاملة لجميع مناحي البنية المجتمعية والمبادئ القيمية، نهضة تستند إلى إحياء مبدع للثقافة العربية المسـتنيرة، يكون قوامهـا الحكم الديمقراطي الصالح الذي يضمن حق كل إنسـان في العيـش الكريم والرفاه المـادي والمعنوي، شرطاً للكرامة الإنسـانية. والتكامل هـو سـبيل لهـذه النهضة، به فقـط يمكن للدول العربيـة أن تنجح في امتلاك جـلّ مقوماتها مـن إرادة حـرة، وعلم مبـدع، وقدرة حقيقيـة لا وهمية، وحياة دائمة التجـدد لا وجود حرٌ ومسـتقلٌ للإنسان من دونها.

ومـشروع التكامـل الشـامل الذي يدعـو إليه التقريـر لا يأتي للانتقـاص من مشروعات التكامـل الاقتصـادي التـي عكفت عليهـا الدول العربيـة، وإن كان بنجاحـات محدودة، منذ أواسـط القـرن المـاضي، بـل يدعو لاسـتكمالها وتوسـيعها لتشـمل جميـع البنى السياسـية والثقافيـة والتربويـة فيقـرّب بـين نظـم العمـران العربيـة حتـى تلتئـم في منطقـة واحدة للمواطنـة الحـرة العربيـة تمكّن كل عربي من حقوق المواطنة الكاملـة في جميع بلدانها. كما أن الدعـوة إلى إحيـاء التكامـل العربـي لا تأتـي لتعزل العالـم العربي عن محيطـه الطبيعي والعالـم مـن حوله، بل لتوطّد العلاقات الاقتصادية مـع الكتل والتجمعات الأخرى خاصة في العمق الأفريقي والآسـيوي للعالم العربي، ولتوثّق التفاعل مع الحضارات الإنسـانية جلّها، ينهـل منها ويغنيها.

ومـن هنـا يكون طـرح فكرة التكامـل مجـدداً بمثابة الصـوت المذكِّر، الحامل الرسـالة، والداعـم للوعـي العربي المتنامي بالحاجة إليه. واغتنام الفرص التي لا تزال متاحة لهو، على الأقـل، طريق أسـلم من الوقوف على أطلال الضائع منهـا في الآتي من الأيام.

الاسكوا
الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2014

Printed at ESCWA, Beirut
E/ESCWA/OES/2013/3/Summary
United Nations Publication
14-00019 – February 2014